متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر من خلال التعليم "دراسة تحليلية"

نهى صبحي شحاتة
باحثة دكتوراه قسم أصول التربية
Nohasobhy77@yahoo.com

أ. د. ناهد عدلي شاذلي
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د. طلعت حسيني إسماعيل
أستاذ التخطيط التربوي
كلية التربية – جامعة الزقازيق

د. سعاد محمد عيد
أستاذ التخطيط التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

يتناول البحث موضوع العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى والتغيرات التى طرأت عليه خلال فترة الحكم الجمهورى، وقد استخدم البحث المنهج الوصفى التحليلى فى عرض وتحليل أبعاد الظاهرة، ويوضح مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقته بالتعليم، ومدى تأثر العدالة الاجتماعية بالعدالة فى التعليم، كما يعرض مقومات تحقيق العدالة فى التعليم التى تمثلت فى مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص، والإنفاق على التعليم، وجودة التعليم، وديمقراطية التعليم، ثم ينتقل لتحليل وضع العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى منذ التحول من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى بقيام ثورة ١٩٥٢، وقد قسم البحث هذه الفترة إلى حقب زمنية تبعًا للوضع السياسى والاقتصادى فى الدولة، ويدلل البحث على العلاقة التبادلية بين العدالة الاجتماعية والعدالة فى التعليم، ثم توصل البحث فى النهاية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

Social justice requirements in Egypt through education "An analytical study"

Abstract

The research discuss the matter of social justice in Egyptian society and argues the changes which occurred during the period of republican government. The research used The descriptive as a research methodology for overviewing and analyzing all dimensions of the phenomenon, clarifying the concept of social justice and its relationship to education, furthermore recognizing the impact of social justice with justice in education. It also review the components of achieving justice in education that was to Education should be Free, Equal Opportunity, Education Spending, Quality of Education, and Education Democracy .

Then The research analyze the situation of social justice in society since the converting from the monarchy to the republican system with the outbreak of the 1952 revolution, which is divided into time periods according to the political and economic situation in the country, and it indicates the reciprocal relationship between social justice and justice in education, and the research concludes with a set of results and recommendations.

مقدمة البحث

تسعى المجتمعات منذ القدم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد توج هذا السعى بصدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان١٩٤٨م، الذى أكد على حرية وكرامة كل فرد فى المجتمع دون تمييز[١]، تبع ذلك صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، باريس، ١٠كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦م، وقد أكد على المساواة فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١]، مما جعل من العدالة الاجتماعية مقياس لحرية ورفاهية الشعوب ومدى احترام حقوق الإنسان.

تتأثر العدالة الاجتماعية بكل من النظام السياسى المتبع، والأوضاع الاقتصادية فى المجتمع، يتضح ذلك فى المجتمع المصرى منذ قيام ثورة ١٩٥٢م، والتحول من النظام الملكى للنظام الجمهورى وبدقة أكبر إلى نظام سياسى اشتراكى، حيث كانت العدالة الاجتماعية فى بؤرة اهتمام مجلس أمانة الثورة، مما انعكس سريعًا على التشريعات الداعمة للعدالة الاجتماعية، ثم انتقلت البلاد إلى مرحلة أخرى حيث تأثر اقتصاد الدولة بسبب الحروب مما أدى إلى ظهور الليبرالية الاقتصادية بمصر والتى كانت ضد ما انجزه عبد الناصر حيث أثرت على العدالة الاجتماعية فى المجتمع بشكل سلبى وأصبحت الدولة ذات طابع اقتصادي بحت، منذ ذلك الوقت وتحاول الدولة النهوض بمستوى العدالة الاجتماعية عن طريق التشريعات والقوانين الداعمة للعدالة، إلا أن هذه التشريعات والمحاولات يبدو انها لم تصل بالعدالة الاجتماعية إلى المستوى المرضى للمجتمع، مما أدى إلى اندلاع ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، و٣٠ يونيو٢٠١٣م، وقد كان المطلب الرئيس للثوار هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ثم انعكست مطالب الثورتين على دستور ٢٠١٢م، ودستور ٢٠١٤م، حيث نص كل منهما على العدالة الاجتماعية كأحد المبادئ الحاكمة للدستور، وتظهر العدالة الاجتماعية بشكل واضح فى مواد الدستور الخاصة بالتعليم، ومنذ ٢٠١١م وحتى الآن قامت الدولة بالعديد من المشروعات والاستراتيجيات لدعم العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، إلا أن هذه المشروعات كما تواجه انتقادات كبيرة كونها تعمق الفجوة بين الفقراء والأغنياء فى المجتمع، تجد كذلك الاستحسان كونها جهود من جهة الدولة لتحقيق العدالة.

---

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦.

وتعد العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية في ظاهرها علاقة جزء بكل أو خاص بعام؛ بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التي تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها والتي تسعى إلى إتاحة هذا الحق في إطار من المساواة العادلة والحريات المنضبطة[1].

بيد أن العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية في جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادلة؛ فلا تتحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم، كما أنه لا يمكن أن تتحقق العدالة في التعليم في ظل غياب سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة للمجتمع كله. فالتعليم كما هو معروف قاطرة التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، وإتاحته في إطار من المساواة "العادلة" يعني تنمية قدرات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع للمساهمة في مسارات العمل والإنتاج المختلفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي مما يدعم الدولة ويزيد قدرتها على تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية في كافة القطاعات وفي قطاع التعليم خاصة بزيادة فرص الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة، وتقديمه للفئات الفقيرة والمهمشة والأكثر احتياجا[2].

مشكلة البحث:

على الرغم من تعاقب الثورات الشعبية وما يتبعها من جهود مجتمعية وحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع قطاعات الدولة عامة وفي التعليم خاصة، إلا أن هناك عديدا من مؤشرات اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في مصر؛ والتي كانت نتاجا تدريجيا لتطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادي الرأسمالي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، تلك السياسات التي أدت إلى تزايد معدلات النمو بشكل ملحوظ

---

[1] - أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى: التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية "دراسة تحليلية" فى التعليم، مجلة كلية التربية، العدد(٣٥)، المجلد(١٧٠)، الجزء الرابع، جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦م، ص ٦٢١.

[2] - المرجع السابق، ص ٦٢٢.

خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين إلا أنه صاحبها عدة تداعيات سلبية على العدالة الاجتماعية عامة والتعليم بشكل خاص[١].

ومن أبرز هذه التداعيات تعدد انماط التعليم فى المجتمع المصرى وتنامى التعليم الخاص والدولى منذ مطلع الألفية، يمثل انتهاك واضح للعدالة الاجتماعية فى التعليم، وعقبة أمام تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع، يضاف إلى ذلك ظروف الفقر والحرمان التى تعانى منها العديد من الأسر، وخاصة فى العشوائيات وصعيد مصر، الأمر الذى يعد انتهاكًا واضحًا لمبدأ العدالة الاجتماعية فى التعليم حيث أن الظروف المادية لتلك الاسر تحول دون التحاق أبناءهم بالنظام التعليمى فضلاً عن عقبات الالتحاق نفسها مثل بعد المسافة ب ين المدارس والسكن، وعدم توفر المواصلات المناسبة، والأوضاع الصحية المتردية للأطفال، مما يعوق الدخول إلى السباق الدراسى نفسه، كما يشكل عقبة أمام تحقيق العدالة فى التعليم، كما يخالف القوانين والسياسات الموضوعة من قبل الجهات التشريعية للدولة مما جعلها شكلية وليست فعلية.

من ثم تتمثل مشكلة البحث فى التساؤل التالى: ما مدى تحقق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن؟ وتتفرع منه مجموعة من التساؤلات يحاول البحث الإجابة عنها وهذه التساؤلات هى:

١- ما مفهوم العدالة الاجتماعية؟

٢- ما المقصود بالعدالة فى التعليم؟

٣- ما متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم؟

٤- إلى أى مدى يؤثر التعليم على تحقيق العدالة الاجتماعية؟

---

[1] - ابتسام الجعفراوى: الاستثمار الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الإدارة، المجلد (٤٩)، العدد (٢)، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٠.

أهداف البحث

تنطلق أهداف البحث من هدف رئيس يتمثل فى محاولة رصد وتحليل وضع العدالة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٢ وحتى الآن ومدى تأثير العدالة فى التعليم على وضع العدالة الاجتماعية. ويمكن تحديد أهداف البحث كالتالى:

١- تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية.

٢- توضيح مفهوم العدالة فى التعليم.

٣- تسليط الضوء على متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم.

٤- تحليل أوضاع العدالة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٢ وحتى الآن.

٥- الكشف عن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة فى التعليمية.

٦- الخروج ببعض التوصيات التى من شأنها أن تحسن وضع العدالة الاجتماعية فى مصر من خلال تحقيق العدالة فى التعليم.

أهمية البحث

تنبع الأهمية النظرية للبحث من تأصيل المفهوم النظرى للعدالة الاجتماعية، وتحديد متطلبات تحقيقها فى المجتمع المصرى، أما الأهمية التطبيقية تتمثل فى مساعدة القيادات السياسية فى وضع الحلول للقضاء على التفاوت الاجتماعى فى المجتمع، بما يحقق زيادة التنافسية بين الأفراد، ويعمل على زيادة الانتاج، وعلى الإسقرار الأمنى والاقتصادى والسياسى، اللازم لتحقيق أى خطط تنموية.

منهج البحث

تهدف الدراسة إلى تحليل وضع العدالة الاجتماعية فى المجتمع، وتحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم، وذلك عن طريق التحليل والتفسير العلمى، لذلك استخدم البحث المنهج الوصفى التحليلى لجمع البيانات لوصف الظاهرة وتحليلها.

الدراسات والبحوث السابقة

١- دراسة بعنوان: مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري : دراسة مستقبلية[1]

يتمثل هدف الدراسة في تقييم الأوضاع الحالية والقضايا ذات الصلة بدور المجتمع المدني في تفعيل آليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري وكذلك التوصل إلى وضع سيناريوهات لمواجهة التحديات والتحولات العالمية بكافة أطرها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية . وتوضح أهمية الشراكة مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة باعتبارها قطاع هام وحيوى داخل المجتمع حيث أنه يشغل الفضاء والمساحة المفتوحة من القطاع الحكومي والخاص. حيث اصبحت الشراكة مع المنظمات المجتمعية والأهلية فرصة لتحقيق تحالف استراتيجى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي ويقلل من التفاوتات الطبقية ويحقق الرضا المجتمعي الذى يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وعلى رأسها التعليم . وقد اتبعت الدراسة في منهجيتها العلمية المنهج الوصفي التحليلى، وقد توصلت الدراسة الحالية إلى وضع سيناريوهات للدراسة الحالية والمستقبلية بناءً على الأطر النظرية والمفاهيمية لهذه الدراسة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والتطبيق الميداني ونتائجه وتوصياته.

٢- دراسة بعنوان: واقع التعليم المصري ومشكلاته ومدي توافر العدالة الاجتماعية دراسة تحليلية[2]

يهدف البحث إلى التعرف على الصعوبات التى يواجهها الطلاب غير القادرين

---

[1]- محمد السيد حسونة، وخالد قدرى إبراهيم: مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري دراسة مستقبلية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٧.

[2]- سوهير عبد العال عبد القادر الطويل: واقع التعليم المصري ومشكلاته ومدي توافر العدالة الاجتماعية: دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج، العدد (٤٣)، المجلد (١)، سوهاج، ٢٠١٧.

فى التعليم، والتعرف على معدلات إنفاق الدولة على التعليم، وكذلك تحديد أثر القرارات السياسية والاقتصادية على التعليم، وأسباب الهدر التربوى وارتباطها بالعدالة، وتأثير عدم ارتباط التعليم بسوق العمل على الدافعية للتعلم لدى الطلاب، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها إن نظام التعليم فى مصر ما هو إلا نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية، لذلك يجب أن تعمل الدولة على إذابة الفوارق الطبقية وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال السياسة التعليمية، كما اثبتت عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الإنفاق على التعليم، وأن النظام التعليمى يعانى من قصور شديد فى الامكانيات المادية ن كما تعانى المدارس الحكومية من العديد من المشكلات مثل الاستيعاب وكثافة الفصول ونقص المعلمين وغيرها.

٣- دراسة بعنوان: تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم[1]

هدف البحث إلى التعرف على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم. وقد ناقش البحث موضوع التعليم والعدل الاجتماعي في ظل ثورة يوليو، فعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م، كان التعليم قد أصبح مجانياً حتى مرحلة التعليم الثانوية، وأن التفاوت الطبقي قد حال دون تمتع الطبقات الفقيرة. كما تناول البحث التعليم العالي والجامعي والعدل الاجتماعي زمن السادات ومبارك، حيث تبين أن الجامعات الخاصة والدولية قد أفلحت في جعل التعليم العالي في مصر تعليماً طبقياً قسم التعليم العالي إلى نوعين، هما: تعليم جامعي وعال حكومي ومجاني للفقراء، وتعليم خاص للأغنياء والقادرين. وقدم البحث أصداء الخصخصة في التعليم الحكومي، حيث لجأت مختلف الجامعات الحكومية إلى أنشاء أقسام خاصة بمصروفات باهظة بمختلف كلياتها، بدعوى تقديم خدمة خاصة ونوع مميز من التعليم. وتناول البحث تكافؤ الفرص في ضوء الفساد وانتهاك القانون، وتدهور

[1] - كامل حامد مغيث: تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦.

منظومة العدالة بوجه عام، واختتم البحث ببيان أن ما كافح في سبيله المصريون طوال القرن العشرين من تأكيد على مفاهيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص قد أصبح أثر بعد عين، خاصة عندما تصل المصرفات إلى ما يقرب من ٨٠ ألفاً من الجنيهات للطالب في بعض المدارس في العام الواحد في مجتمع تشير في الإحصاءات الدولية إلى أن ٥٠ ٪ من سكانه يقبعون تحت خط الفقر، وتفشل النظم الحاكمة بعد ثورة عظيمة في تنفيذ الحد الأدنى للأجور، والذي يزيد على ألف ومائتي جنيه في الشهر.

٤- دراسة بعنوان: التدريس من أجل العدالة الاجتماعية: دراسة حالة لتجربة مدرس ابتدائي في تطبيق تعليم العدالة الاجتماعية في الدراسات الاجتماعية[1]

بحثت الدراسة فى الجهود التي بذلتها إحدى مدرسات المدارس العامة الابتدائية لتنفيذ منهج العدالة الاجتماعية في فصلها الدراسي في الصف الرابع. واسترشدت الدراسة بسؤالين بحثين، السؤال الأول: ما دور المعلم في الفصل الدراسى الابتدائي لتنفيذ العدالة الاجتماعية؟، والسؤال الثاني: ما الطريقة التي تم بها تنفيذ تعليم العدالة الاجتماعية في الدراسات الاجتماعية في الفصول الدراسية القائمة على المعايير؟. كما بحثت الدراسة فى الحواجز التي يواجهها المعلم في المدارس العامة وتعترض التنفيذ. كما بحثت عن دور المعلم من حيث تهيئة مناخ عادل اجتماعيا، و وضع منهج دراسي يركز على الطفل يسمح بالاختيار، وتشير نتائج الدراسة إلى أن للمدرس دورا محوريا في تنفيذ التثقيف في مجال العدالة الاجتماعية، حيث أن المعلم يعمل كنموذج للعدالة الاجتماعية. ويضع السياق الذي يمكن أن يظهر فيه التثقيف في مجال العدالة الاجتماعية في الفصول الدراسية. كما تشير النتائج أيضاً إلى أنه

[1] - Robertson, Susan Elaine; Teaching for social justice: A case study of one elementary teacher's experience with implementing social justice education in the social studies, Ph.D., The University of Texas, Austin, 2008

قد يتعين على المدرس التفاوض و/أو التحايل على المناهج الدراسية لتنفيذ منهج دراسي للعدالة الاجتماعية. وتشير نتائج دراسة إلى أن تصور المعلم نفسه للتثقيف في مجال العدالة الاجتماعية يؤثر على تنفيذه في الفصول الدراسية.

٥- دراسة بعنوان: التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة[1]

تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة التعرف على أثر تطبيق سياسة التعليم الجامعى المتميز على مبدأ العدالة الاجتماعية، وتتجه الأهداف الأساسية للدراسة نحو التعرف على العلاقة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية واختيار نوعية التعليم، والتعرف على خصائص التعليم الجامعى المتميز، ومستقبل المجانية فى ظل هذ النوع من التعليم الجامعى، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تعتمد الأسلوب الوصفى التحليلى والأسلوب المقارن منهجاً للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ من أهمها: أن طلاب التعليم الجامعى المتميز يتمتعون بمستويات اقتصادية واجتماعية عالية عن طلاب التعليم الجامعى العادى، كما أن من أهم أسباب الالتحاق به الحصول على خدمة تعليمية متميزة وشهادة متميزة، كما توصلت الدراسة إلى أهمية استمرار المجانية وتفعيلها بدلاً من جعلها مجرد شعار فقط، وذلك لضمان التحاق أبناء الفقراء بالتعليم الجامعي.

[1] - ياسر النجار: لتعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد ٣ - يوليو - سبتمبر (أ)، القاهرة، ٢٠١٦.

٦- تقييم العدالة الاجتماعية في التعليم في أنظمة دولة الرفاهية المختلفة: السويدية والاسكتلندية والألمانية[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاختلافات أو التشابه في نظام التعليم ومؤشرات رصد العدالة الاجتماعية في التعليم في دول ذات أنظمة مختلفة للرعاية الاجتماعية، وتم اختيار بلدان تمثل أنظمة الرفاهية الثلاثة التي حدّدها إيسبنغ أندرسن: السويد(النظام الديمقراطي الاجتماعي)، وألمانيا (أفضل مثال لنظام المحافظين)، واسكتلندا(النظام الليبرالي). وقد كشفت لمحة عامة عن التجارب السويدية والاسكتلندية والألمانية عن سمات مشتركة، ولكنها كشفت أيضا عن اختلافات كبيرة في كيفية تنظيم نظام التعليم، ونوع مؤشرات العدالة الاجتماعية التي تحظى بالأولوية وجمعها. وتشير نتائج إلى أن وجود نظام حكومي متميز للرعاية الاجتماعية يدعم نظام التعليم، يؤثر ايجابيًا على مؤشرات العدالة الاجتماعية في التعليم.

مصطلحات البحث

- **العدالة الاجتماعية:** تعرف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، التي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما

[1] - Aidukaite, Jolanta; Assessing social justice in education in different welfare state regimes: the Swedish, Scottish and German cases, Mykolas Romeris University, Vilnius Iss. 34, (2010)

يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى[1].

- **العدالة فى التعليم:** تُعرف العدالة فى التعليم بمعنى اتاحة فرص التعليم لكل أبناء المجتمع، وتيسير كل العوائق التى قد تحول دون تحقيق ذلك، بغض النظر عن لون الطفل أو نوعه أو المستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى ينتمى إليه، وكذلك توفير كافة العوامل التى تؤدى إلى استمراره فى الدراسة ومواصلة تعليمه حتى التخرج، كما انها تعنى أيضاً المماثلة بين الطلاب فى القبول وفى توافر العوامل التى تساعد على الاستمرار فى الدراسة حتى التخرج، لكنها لا تعنى أبداً التماثل بينهم فى التخرج، فكل يكون حسب قدراته وامكاناته ومهاراته وجدارته[2].

إجراءات البحث:

يتناول البحث المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية وأركانها

المحور الثانى: متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم

المحور الثالث: حال العدالة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٢ وحتى الآن

---

[1] - إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربى: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٥، ، ص ص ١٩٩، ٢٠٠.

[2] - الهلالى الشربينى الهلالى: تطوير التعليم من منظور نقدى(٢) العدالة الاجتماعية فى التعليم، المجلة العلمية اهرام، ٢٠١٩/٧/٧.

المحور الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية

تتمايز العدالة والمساواة القانونية عن العدالة الاجتماعية على الرغم من المبادئ المشتركة بينهما في المساواة بين البشر، فالعدالة والمساواة القانونية مساواة مطلقة يمثلها ميزان العدالة الذى يوفى كل إنسان حقه وهو ينظر إلى جميع البشر نظرة متساوية لا تعتد بأي منطلق إلا منطلق الإنسانية التي هم فيها سواء، ومن هنا يخضع الجميع لقانون الدولة التي هم جزء منها ويطبق عليهم الأحكام بنفس الكيفية، أما العدالة الاجتماعية يعد التمايز فيها احياناً هو عين العدل والإنصاف ويمكن توضيح ذلك من خلال مفهوم العدالة الاجتماعية.

يظل العدل وما يشترطه من مساواة في الإطار القانوني والدستوري عدل مطلق ومساواة مطلقة، انطلاقاً من النظرة إلى الانسان كانسان مطلق بمفهوم إنساني مجرد، بصرف النظر عن لونه أو عرقة أو دينه، أو مكانته الاجتماعية، طالما انطبق عليه ما يرد في القانون من أحكام كمواطن، وعمومية الأحكام القانونية تنطلق من أن الناس خلقوا متساوين ومن ثم لا تقتصر المساواة على أفراد جماعة معينة أو طائفة معينة. وفى أطار المجتمع القومي يصبح المواطنون متساوين أمام القانون، وعلى صعيد المجتمع الكوني فالناس متساوين كأسنان المشط، ولا فضل لأحد على الآخر سواء كان أعجمياً أو عربياً أو أوروبياً أو أفريقياً . ولعل هذا المفهوم وعدم التمايز بين البشر علامة متميزة في تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، في مفارقة مع المعتقدات اليهودية، التي تزعم بأن اليهود هم شعب الله المختار[1].

كما ترتبط العدالة عادة بقيمة المساواة بين جميع البشر، وبالتالي تحدث العدالة عندما يتم التعامل مع الناس على حد سواء من قبل المؤسسات والقوانين

---

[1] - حامد عمار: تقديم فى: محسن خضر، من فجوات العدالة في التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦. ص ١٤.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١]. **أما العدالة الاجتماعية كمفهوم**، فلديها تاريخ طويل، وتطور من الأوصاف التي كتبها أفلاطون وسقراط، كما إن للعدالة حقوق وثوابت في أرجاء الأدب الغربي وعبر العديد من الأطر الدينية[٢]. وتعد العدالة الاجتماعية معيار لرصد المساواة أو تكافؤ الفرص المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية، أو المساواة أو العدالة فى إشباعها، على مستوى قطاعات المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية[٣]. والعدالة الاجتماعية مطلب يردده الكثيرون، وخاصة بعد ثورات الربيع العربى، لكنهم كثيراً ما ينسبون إليه معانٍ مختلفة اختلافاً شديداً.

فلا ينظر لمفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية على أنه مفهوم مطلق، ولكن تتداخل معها اعتبارات مجتمعية، قد يكون التمايز فيها هو عين العدالة والمساواة. فمفهوم المساواة المطلق يطرح إشكالية في تطبيقه اجتماعيا، حيث إن المساواة الاجتماعية تعنى أن جميع الحالات المتماثلة تعامل بالتساوي وبطرق وأحكام متماثلة تماماً، ولكن تكمن الإشكالية في المعيار الذى نحكم به على التماثل في الأحوال البشرية والمجتمعية، وهنا يكون التساؤل: متى يمكن اعتبار حالات بشرية معينة متماثلة؟ .... فالمساواة الإنسانية لا تنفى إدراك خصائص معينة لأفراد جماعة بشرية في ظروف

---

[1] – Judith Mair & Michelle Duffy; Community events and social justice in urban growth areas, Journal of Policy Research in Tourism, Volume 7, Taylor& Francis Onlin, 2015, P288

[2] – Taylor, Sandra& Vreugdenhil, Anthea & Schneiders, Mara; Social Justice as Concept and Practice in Australian Social Work, An Analysis of Norma Parker Addresses, 1969–2008 . Australian Social Work, Vol. 70, No. S1 University of Tasmania, Newnham, 2017,P.47.

[3] – ناهد صالح: التقرير الاجتماعي المصري نحو :مؤشرات لرصد العدالة الاجتماعية، المؤتمر السنوى العاشر: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد (١)، مايو ٢٠٠٨،القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥.

معينة أو لحظة تاريخية معينة، تتطلب تعاملاً مختلفاً من أجل التصرف والتعامل العادل[١].

وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، التي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى[٢].

وكثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادف للمساواة. ولكن من المحقق أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلاً. وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعى الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول وفى ما يتطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك مما يدخل ضمن

---

[1] - حامد عمار: تقديم فى محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦. ص ١٤، ١٥.

[2] - إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربى: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١٥، العدد ١، الكويت، يناير، ٢٠١٥، ، ص ص ١٩٩، ٢٠٠.

مبدأ الجدارة. فالمساواة المقبولة ليست المساواة "العمياء" فالمساواة مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهوماً رياضياً، بل مفهوم يقبل الفروق بشرط أن تكون مقبولة اجتماعياً، وهو ما يجعل فكرة العدالة الاجتماعية أقرب إلى الانصاف[١] .

كما إن العدالة الاجتماعية إطاراً للأهداف السياسية ومتابعتها من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، على أساس قبول الاختلاف والتنوع، مستنيرة بالقيم التى تحقق العدالة، وجودة الإنتاج والعلاج؛ الاعتراف بالكرامة والمساواة وتشجيع احترام الذات للجميع؛ وتلبية الاحتياجات الأساسية؛ والحد من عدم المساواة في فرص الثروة والدخل والحياة؛ ومشاركة كل شيء، بما في ذلك أشد الفئات حرمانا [٢].

وللعدالة الاجتماعية أبعاد متعددة بعضها يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والبعض الآخر يتعلق بالأوضاع السياسية، وأن البناء السياسى والاقتصادي معاً مسئولان عن وجود مجموعات ذات امتيازات ومجموعات أخرى محرومة[٣].

وقد تم تحديد أربعة أركان للعدالة الاجتماعية في إطار إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهى **المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة**.

فيما يتعلق بالمساواة: ورد في المادتين ١ و ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والنصوص اللاحقة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعني المساواة أن الناس جميعاً يولدون أحراراً متساوين في

---

[1] - المرجع السابق، ص ٢٠٢.

[2] – Craig, Gary; Poverty, social work and social justice. British Journal of Social Work, (2002). 32, Pp. 671,672.

[3] - ابتسام الجعفراوى: الاستثمار الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة الأدوار والأطراف الفاعلة، في: المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاستثمار الاجتماعى ومستقبل مصر، مايو، ٢٠١١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٥.

الكرامة والحقوق، ولذا ينبغي أن يكون لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات، دون أي تمييز بسبب العرق أواللون أو نوع الجنس أو اللغة أو العجز أو الدين أو الرأي أو الأصل. وعلى المستوى العملي، تتطلب مبادئ المساواة أن توزع الموارد والأصول والفرص المتاحة في المجتمع على نحو يتيح لأعضائه جميعاً الممارسة الفعالة لحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[١]. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في المنطقة العربية في مجال توفير الخدمات للسكان في مجالات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في الأداء بين المناطق (الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية). وفي مصر، نجد أن هناك فجوات متعددة بين الرجال والنساء في الحصول على سكن ملائم ومياه وغذاء كافيين وعلى أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة والتعليم وفى دخل الفرد بين الريف والمدن كبيرة، لذلك ينبغي على الدولة ضمان توفير فرص متساوية للجميع والتعويض عن مستويات ظروف المعيشة غير العادلة بتوفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية[٢]. وتدل أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أيضاً على ضعف مشاركة سكان الريف وافتقارهم إلى الخدمات الصحية أو التعليم، فاحتمال أن تعاني الأسر الريفية الحرمان المتعدد الأبعاد أكبر ٣,٥ مرة من احتمال أن تعانيه الأسر في المدن[٣]. **أما الانصاف** يرى العديد دمج مفهوم الإنصاف مع مفهوم المساواة واختزال كافة أشكال الظلم والافتقار إلى الإنصاف، فى اللامساواة. لذا من المهم فهم الفرق بين هذين المفهومين. يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن "الإنصاف في التنمية الحضرية" هذا الفرق: **فالمساواة** تدور حول التمتع "بالمكانة

---

[1] - الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الانسان: الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، المادة (١) ص ٤، المادة (٢) ص٦.

[2] - الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): ماذا تبقّى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة حالة مصر وتونس والمغرب،الاسكوا، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ١١- ١٤.

[3] - المرجع السابق، ص١٤.

ذاتها في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الدخل" وترتبط ارتباطاً وثيقاً "بعدم تجزئة حقوق الإنسان" التي تتمحور حول المشاركة وعدم التمييز. أما **الإنصاف** فيتعلق أكثر بتوزيع الفرص وتكافؤها، كي تستفيد كافة فئات المجتمع من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة منصفة وعادلة. وبعبارة أبسط فإن الإنصاف هو إيلاء المحرومين والفقراء اهتماماً فائقاً عند توزيع الموارد والخدمات والفرص كي يتم بلوغ نواتج متساوية، بصرف النظر عن الدين أو الأصل أو نوع الجنس أو الانتماء الاجتماعي، ووفقاً لمسؤولياتهم وقدراتهم الفطرية المتمايزة. هكذا، الإنصاف قيمة أساسية من قيم العدالة الاجتماعية ووسيلة فائقة الأهمية في تحقيق المساواة والتنمية البشرية على حد سواء[1]. ويؤثر عدم الإنصاف الإجمالي تأثيراً سلبياً على عدد من مقومات الرفاه، بما في ذلك التحصيل العلمي والالتحاق بالمدارس ومتوسط العمر المتوقع والسعادة[2]. من هنا يعد التعليم مجال حاسم لتعزيز الإنصاف أو تكافؤ الفرص.

وعن احترام حقوق الإنسان كأحد أركان العدالة الاجتماعية فعند التقيد التام بالحقوق المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا يمكن أن تكون للأفراد حقوق متساوية وأن تتساوى إمكانية حصولهم على الموارد والفرص... وأن يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تنظم حياتهم، دون الوفاء بهذا الشرط المسبق. وحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وهي متأصلة ومتداخلة. فلا يمكن للمرء، مثلاً، معالجة الحقوق السياسية بمعزل عن الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أوالمدنية[3]. وفيما يتعلق بالحقوق التي تضمنها الدولة للمجتمع، وتشمل إتيان كل ذي حق حقه ورد المظالم إلى أهلها إما بالتعويض أو بمعاقبة الظالم، فإتيان الحقوق ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية تنتفي وجودها بانتفاء هذا الشرط، وهي

---

1 - المرجع السابق، ص ص ١٧، ١٨.

2 - المرجع السابق، ص ٢٠.

3 - المرجع السابق، ص ٢٣.

نوعان؛ إما حقوق مدنية، وهي حقوق المواطنة، وتعد حق لكل مواطن في الدولة، مثل الحق فى الرعاية الصحية والتعليم والأمن والحرية والضمان الاجتماعي وغيرها، وحقوق مقابل عمل أونشاط يقوم به المواطن، أوحقوق قضائية لرفع الظلم والفصل بين المتخاصمين[١].

أما المشاركة يُنظر لها بوصفها أحد العناصر الرئيسية للعدالة الاجتماعية. ويمكن أن تعني المشاركة وأهميتها ووظائفها وأهدافها أشياء مختلفة لمجتمعات مختلفة ويمكن أن تختلف باختلاف النظم السياسية، تبعاً لدورات صنع السياسات وأساليب صنع القرار التي تسود نظماً معينة. ويتبدل معنى المشاركة وانخراط المواطنين بالعلاقة مع المصالح والأيديولوجيا والدوافع الكامنة وراء تلك المصالح ومع الوزن السياسي والإلحاح اللذين يُمنحا للمسائل المثارة. كذلك فإن نطاق المشاركة الممكن واسع جداً وقد يتراوح من مجرد السعي إلى المعلومات والمطالبة بالشفافية إلى إسقاط نظام معين وتغيير هيكل السلطة في المجتمع – كتلك المحاولات التي شوهدت في عدد من البلدان العربية في عام ٢٠١١ [٢].

وفيما يتعلق بالعدالة فى التعليم فهى الوسيلة لتحقيق أركان العدالة الاجتماعية المتمثلة فى **المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة**، وتعنى العدالة فى التعليم اتاحة فرص التعليم لكل أبناء المجتمع، وتيسير كل العوائق التى قد تحول دون تحقيق ذلك، بغض النظر عن لون الطفل أو نوعه أو المستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى ينتمى إليه، وكذلك توفير كافة العوامل التى تؤدى إلى استمراره

---

[1] – أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى: التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص ٦١٩.

[2] – الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): ماذا تبقّى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص٢٨،٢٧ .

فى الدراسة ومواصلة تعليمه حتى التخرج[1]، كما انها تعنى أيضاً المماثلة بين الطلاب فى القبول وفى توافر العوامل التى تساعد على الاستمرار فى الدراسة حتى التخرج. ويمكن الكشف من خلال التعريف السابق عن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة فى التعليم، وهى عبارة عن علاقة الجزء بالكل، وكما انها علاقة تأثير وتأثر حيث تعد العدالة فى التعليم جزء من العدالة الاجتماعية، حتى أطلقت عليها الأدبيات مسمى العدالة الاجتماعية فى التعليم، ويمكن من خلال العدالة التعليمية الوصول إلى تحقيق أركان العدالة الاجتماعية فى المجتمع. لذلك ينتقل البحث فى المحور الثانى إلى متطلبات دعم العدالة فى التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى.

فالعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والتعليم عناصر متشابكة ترتبط بالإنسان والمجتمع، ويؤدى التعليم وسياسته ومؤسساته، الساحة التى تترجم فيها هذه الفلسفة الانسانية، حيث يرتبط كل منها بالآخر، وما بجعله أكثر تحققاً حقوق الانسان المتضمنة فى القواعد القانونية، والثقافية كإطار حاكم للمجتمع، فالمجتمع العادل هو المجتمع الذى يقدر ويحترم حقوق الانسان وكرامة جميع البشر[2].

المحور الثانى: متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم

تعد العدالة الاجتماعية فى التعليم جزء من حقوق الإنسان، فلا يمكن أن تكون للأفراد حقوق متساوية وأن تتساوى إمكانية حصولهم على الموارد والفرص. وأن يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تنظم حياتهم، دون الوفاء بها كشرط مسبق، حيث أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وهي متأصلة ومتداخلة. فلا يمكن

1- الهلالى الشربينى الهلالى: تطوير التعليم من منظور نقدى(٢) العدالة الاجتماعية فى التعليم، المجلة العلمية اهرام، ٢٠١٩/٧/٧.

2- نادية جمال الدين: التعليم والعدالة الاجتماعية رؤية لتحقيق المواطنة الرقمية والتماسك الاجتماعى فى مصر، دار الوطن، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣١.

للمرء، مثلاً، معالجة الحقوق السياسية بمعزل عن الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو المدنية[١].

ويمثل التعليم الوسيلة الأساسية أمام السواد الأعظم من الشعب لتحقيق الحراك الاجتماعى،

فقد أكدت بحوث الاجتماع أن التعليم هو حجر الزاوية فى الحراك الاجتماعى، واتجهت بحوث التعليم فى علاقته بالحراك الاجتماعى إلى التأكيد على الارتباط المباشر بين التعليم والحراك الاجتماعى، فالتعليم الذى يؤثر تأثيراً أفضل فى الحراك الاجتماعى لابد أن يكون تعليما متميزاً. فقد أكدت الدراسات التى أجريت على الطبقات الدنيا، أن الطفل تفتح أمامه فرص الحراك الاجتماعى إذا ما حصل على تعليم متميز، وأن التعليم المتميز يضمن للأشخاص من الطبقات المستقرة عدم السقوط إلى أسفل فى سلم التدرج الطبقى للمجتمع. مما فتح أفقاً مهم وهو عدم المساواة فى التعليم قد لا يتيح فرصة تعليمية متساوية، وقد يرتبط التعليم المتميز بالقدرة الاقتصادية، ومن ثم يتأثر بالخلفية الاجتماعية. وفى هذه الحالة فإن التعليم يعمق صور اللامساواة الاجتماعية ولا يقضى عليها[٢].

وإذا كان وجود المساواة التعليمية يتحقق طبقاً لأربعة معايير[٣] هي كالآتى:

- المساواة في الإلتحاق بالتعليم: يستند هذا المعيار إلي إمداد تعليم مجاني في مستوى معلوم يكون نقطة الدخول الأساسية لقوة العمل.

1- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): ماذا تبقّى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٣.

2 - المرجع السابق: ص ٤.

3 - شبل بدران: الإزدواج الثقافى فى نظامنا التعليمى، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٥٣)، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٩ ،٣٠.

- المساواة في المشاركة التعليمية: تعد المساواة في المشاركة التعليمية لجماعات من أصول اجتماعية متباينة واحد من معايير المساواة في الفرص التعليمية، ويمكن رؤيتها على أنها الاحتمال المتساوي لأشخاص ينتمون لأصول اجتماعية مختلفة يحققون نفس القدر من المشاركة التعليمية بالمعنى الكيفي والكمي، ويؤكد هنري ليفين أن هناك نوعين من الحدود الفاصلة يكون من شأنها تقليل نسبة المشاركة التعليمية للأفراد الذين ينتمون لطبقات اجتماعية متباينة وهذه الحدود هى: حدود فاصلة خارجية ترتبط بالأسرة وتتضمن عوامل توقعات الأسرة والدخل المحدود، حيث أن أسر الطبقة الدنيا يكون لها توقعات أدنى لأبنائهم فيما يتعلق بالتعليم ، حيث يقيد الدخل المحدود الإمداد بالأموال لتكاليف التعليم، كما توجد حدود فاصلة ترتبط بالبناء الجامعى نفسه.

- المساواة فى النتائج التعليمية: ويعنى أن الأعضاء الذين يمثلون الطبقات الاجتماعية المتباينة يحصلون على نتائج تعليمية متشابهة طوال مسارهم التعليمى، ولكن المساواة فى النتائج ارتبطت بموضوع النجاح التعليمى، والعوامل المؤثرة فيه مثل اهتمام الوالدين بالتعليم، والتاريخ التعليمى للأسرة، والطموح المهنى للأطفال، ودرجة الأمن فى الأسرة ونوعية الجامعات وجودتها.

- المساواة فى التأثيرات التعليمية على فرص الحياة: على الرغم مما خلصت إليه بعض الدراسات من أن التأثيرات التعليمية كان لها علاقة طفيفة بتوزيع الدخل، إلا إن الدراسات المقارنة لتوزيع الدخل فى أوروبا الغربية كانت دليلا على عدم المساواة، فلقد وجد الباحثين أن هذا لم يتحقق وأن أبناء الطبقة العليا هم الأفضل ويستأثرون بالمهن.

ولتحقيق معايير المساواة التعليمية هناك مجموعة من المتطلبات هى:

١- مجانية الالتحاق بالتعليم

يعد الالتحاق بالتعليم أول وأهم المقومات المطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم، فلا يمكن الحديث عن عدالة فى التعليم دون توفير الالتحاق المجانى للتعليم، من هنا اهتمت مصر بتوفير التعليم واتاحته لجميع فئات المجتمع منذ ثورة ١٩٥٢ بشكل كبير وكانت البداية بدستور ١٩٥٦ الذى نصت المادة (٤٩) منه على أن: التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجياً، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى[١]. كما نص دستور ١٩٧١ في المادة (١٨) منه على أن: التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الالزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.[٢]

كما سعت مصر إلى التوسع فى اتاحة التعليم لجميع المصريين بطرق متعددة حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ والتى تضمن حق الطفل فى التعليم حيث تنص المادة (٢٨) منها على ما يلى:

١- ١ اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للعمل الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بما يلي

- جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجانا للجميع.

---

1 - الجمهورية المصرية: دستور ١٩٥٦، جريدة الوقائع المصرية، العدد (٥)، مجلس قيادة الثورة، القاهرة، ١٩٥٦، المادة ٤٩.

2 - جمهورية مصر العربية: دستور ١٩٧١، الجريدة الرسمية، العدد (٣٦)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧١، المادة (١٨).

- تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
- جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات.
- جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفى متناولهم.
- اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

١- ٢ تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.

١- ٣ تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.[1]

وتأكيداً على هذا الحق جاء دستور مصر ٢٠١٢ بما يؤكد على الحق فى التعليم وقد نصت المادة (٥٨) منه على: أن لكل مواطن الحق فى التعليم عالى الجودة [٢]، وتوافق مع هذا الحق أيضاً دستور ٢٠١٤ حيث نصت المادة (١٩) منه على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية

1- مفوضية حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، اتفاقية حقوق الطفل، المادة(٢٨)، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣.

2- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٢، الجريدة الرسمية، العدد (٥١)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٢، المادة (٥٨).

والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية[١].

كما التزمت مصر بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وقد سعت لتحقيق تلك الأهداف لذلك وضعت وزارة التربية والتعليم الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠١٥/٢٠١٦)، وقد تبنت الخطة تحقيق أهداف التعليم للجميع أهداف داكار التى كان من بينها، العمل على تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائى جيد مجانى وإلزامى بحلول عام ٢٠١٥ ، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة[٢].

كما تستوجب اتاحة التعليم العديد من الاجراءات، والتى تعد هى ايضاً مرتكزات لتحقيق العدالة التعليمية، أولها ضمان مجانية التعليم، وقد تضمنت نصوص الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٧١وحتى ٢٠١٤على نصوص دستورية تضمن مجانية التعليم،

فقد نصت المادة (٢١) من دستور مصر ١٩٧١ على أن التعليم في مؤسسات الدولة مجانى في مراحله المختلفة[٣]. كما اشتملت المادة (٥٨) فى دستور ٢٠١٢ التأكيد على التزام الدولة بمجانية التعليم حيث نصت على: أن لكل مواطن الحق فى تعليم عالى الجودة ، وهو مجانى بمراحله المختلفة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية[٤]. كما أكد على ذلك نص المادة (١٩) من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ حيث أشار إلى مسئولية الدولة عن التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة

1- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد(٣)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٤، المادة (١٩).

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية ، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٠، ص٨.

3- جمهورية مصر العربية: دستور ١٩٧١، مصدر سابق، المادة (٢١).

4- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٢، مصدر سابق، المادة (٥٨)

مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. أن التعليم مجاني وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤ ٪من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية . وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها[١].

ويوجد العديد من المنطلقات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند الحديث عن مجانية التعليم وهى:

- أن مجانية التعليم أحد المكاسب التى حققتها حركة النضال الوطنى على مدى تاريخ طويل، يجب ألا تمس أو ينتقص منها، بل ينبغى السعى نحو إزالة العقبات التى تعترض تحقيقها.
- أن مبدأ مجانية التعليم جزء من إطار أشمل هو العدالة الاجتماعية، وإن كان هذا المبدأ – بمفرده - ليس كافياً لضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين.
- أنه من الضرورى فصل قضية المجانية عن قضية تمويل التعليم.
- أن هناك فجوة بين المجانية كمبدأ نظرى وبين المجانية فى التطبيق العملى، حيث تعرض المبدأ لانتهاكات عديدة، كادت تفرغه من مضمونه.[٢]

يتضح مما سبق ارتباط مجانية التعليم بتحقيق العدالة التعليمية، وركيزة أساسية وخطوة هامة لتحقيقها، على الرغم من أن تطبيق المجانية ليس كافياً لضمان تحقيقها، وأن مجانية التعليم حق أصيل من حقوق الأفراد فى المجتمع وذلك بنص الدستور المصرى. ومن ثم يجب توفير ضمانات لمجانية التعليم كمبدأ دستورى حتى تتحقق كاملة، فالمجانية لزيادة فاعلية

1- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، مصدر سابق، المادة (١٩)

2- محسن خضر: من فجوات العدالة فى التعليم، مرجع سابق ، ص ٩٠.

التعليم من حيث إشباع الحق فيه ولا يجوز الحد منها كأسلوب لتمويل التعليم[١].

٢- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

وقد كان مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية قضية من القضايا التي برزت في مقومات السياسة التعليمية خلال فترة الاربعينيات من القرن الماضي، فتقررت مجانية التعليم في المدرسة الابتدائية الحديثة بعد أن كانت بمصروفات، واستمر تعليمها المفتوح مؤدياً إلى التعليم الثانوي الذى الغيت مصروفاته عام ١٩٥١[٢].

ولقد اهتمت الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٧١ وحتى دستور ٢٠١٤ بتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع فنص دستور ١٩٧١ فى المادة (٨) منه على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين[٣]. كما نصت المادة (٩) من دستور ٢٠١٤ على أن تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز[٤].

يُعرف **مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية** بمعنى أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم – النظامي وغير النظامي، وكل ألوان التربية غير المقصودة والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية وميوله وجهده الذاتي، وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التي تقدمها حكومته، و ألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق

1- إمام حسنين: مشكلات العملية التعليمية من وجهة نظر كافة الأطراف، فى، ناهد رمزى(تحرير): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٥٣.

2- حامد عمار: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري: مشاهد من الماضي والحاضر والمستقبل، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٧.

3- جمهورية مصر العربية: دستور ١٩٧١، مصدر سابق، المادة (٨).

4- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، المادة (٩)، ص ٥.

العامل بظروف التعليم الداخلية أو تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في المجتمع ككل، وكذا حقه في الحصول على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التى تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها[1].

وتفرق الأدبيات التربوية بين ثلاثة مفاهيم عبرت عن ثلاثة اتجاهات متباينة لمفهوم تكافؤ الفرص هي:

الأول: الاتجاه المحافظ: ساد هذا الاتجاه لتكافؤ الفرص في مختلف الدول الصناعية حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)، ويقوم على أن الله قد منح كل فرد الاستعدادات التي تتلاءم مع الفئة أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها منذ ولادته، حيث يؤكد بعض العلماء المحافظين المتشددين، أن الدعوة إلى العدالة والمساواة الاجتماعية قد ساهمت في إضعاف قوة النظم التعليمية، التي هي أحد شروط النوعية الجيدة (للتعلم). إن مؤيد التكافؤ يرفض (غريزيا) الطرق كلها التي تتيح لبعض الأطفال التفوق على أقرانهم وهو بذلك إلى توفير المدارس التي تهتم بشكل خاص بالتلاميذ الأكثر موهبة. كما أن الرغبة في أن يكون لمؤسسات التعليم كلها وضع متساو لمن ينتج عنه إلا الضرر، أما المحافظون المتساهلون فيشجعون على انتقاء الموهوبين من بين الجماهير وإكرام الأفراد الذين يتم اصطفاؤهم لأنهم يمثلون بموهبتهم الذهب النادر الذي يلزم لدعم الاقتصاد الوطني[2].

الثانى: الاتجاه الليبرالي: أدى تطور الأوضاع الاجتماعية في الغرب إلى الحاجة للأيدي العاملة المتعلمة، واقتضى ذلك التطور ظهور فلسفة جديدة، هي أن كل فرد يولد ولديه مقدار شبه ثابت من الكفاءة والذكاء، ومن ثم يجب تصميم النظام التعليمي بشكل تزول معه العوائق الخارجية الاقتصادية والجغرافية، لطلاب الطبقات

1- جمال على الدهشان: تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، العدد (٣)، كلية التربية، جامعة المنوفية ، ١٩٩٣، ص٥.

2 - محمد حسنين العجمي: التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، مرجع سابق، ص ٢٤.

الدنيا الفرصة للاستفادة من ذكائهم الموروث الذى يؤهلهم بحق للترقي الاجتماعي، ويقرر أصحاب الاتجاه الليبرالي من علماء اجتماع التربية أن كل فرد يجب أن تتاح له فرصة تعليمية متساوية بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمى إليها، فعندما يلتحق الأطفال بالنظام التعليمي ويترقون ويكافؤون على عملهم فيه بناء على كفاءتهم التي تقاس بوسائل شتى منها اختبارات الذكاء واختبارات التحصيل الدراسي...إلخ، وهكذا حلت هذه الوسائل الانتقائية الواضحة المعالم والبديهية اللزوم محل المعايير السابقة التي تتمثل في الطبقة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية والاتصالات الشخصية وعرفت هذه الحركة باسم الاستحقاقية، وهى معايير لا تخفِ تحيزها الاجتماعي والطبقي ونظراً لارتباطها بثقافة معينة غالباً ما تكون ثقافة النخبة إلى جانب أنها تعد اليوم أحد أدوار الفرز الاجتماعي للطلاب عند دخول مراحل التعليم، فالذي تغير المعيار ولم يتغير التحيز الأيديولوجي والفكري لكل من المعيارين السابقين. فهم يضعون تكافؤ الفرص التعليمية على خط البداية، وليس على المرحلة الأخيرة[١].

ووفقاً للنظرية الليبرالية، فإن وظيفة التعليم هى إحداث تغير اجتماعي تقدمي عن طريق إنتاج رأس المال البشرى الذي تتطلبه اقتصاديات المعرفة، والمبنى على العلم والمهارات العالية. والذي يمهد لمجتمع منتج يتميز بوجود فرص عالية للترقي الاجتماعي تعكس العلاقة بين القدرات والفرص. كل ذلك في ظل نظام اختيار يعتمد على الاستحقاق، حيث يحصل الأفراد على وضعهم الاجتماعي من خلال قدراتهم الحقيقية واسهاماتهم وليس عن طريق خلفيتهم الاجتماعية[٢].

الثالث: الاتجاه الراديكالي: هو الاتجاه الذى نجم عن حركة النقد الشديد للاتجاه الليبرالي، وهو اتجاه ينحصر في ثلاثة آراء أساسية متباينة في حل مشكلة تكافؤ

---

[1]- المرجع السابق، ص ٢٥.

[2]- Brennan, J. & Naidoo, R.; Higher Education, and the Achievement(and/ or Prevention) of Equity and Social Justice , High Education ,University of Bath, London, 2008, P.p. 288, 289.

الفرص التعليمية **أحدها** يتجه إلى اعتماد تربية تعويضية خصوصاً في إطار دور الحضانة ورياض الأطفال، **والثاني** يدعو إلى تغيير مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية **والثالث** يدعو إلى تقديم مساندة تربوية شاملة حيث تعطى على طول السلم التعليمي ولاسيما عند بدء كل مرحلة دراسية حتى بلوغ درجة الاتقان المطلوب[1].

ومما سبق يتبين أن كلاً من أصحاب الاتجاه الليبرالي والراديكالي يرون أن المصدر الرئيسي للتباين في الفرص التعليمية هو تباين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، ترى الليبرالية أن هذا التباين يمكن أن يتم خفضه بإصلاح النسق التعليمي نفسه، بينما يؤكد الاتجاه الراديكالي أن التغيير الحقيقي في النسق التعليمي يتطلب مزيداً من التغيير في بناء المجتمع، وهكذا يقدم لنا هذا الاتجاه الالتحام بين تكافؤ الفرص التعليمية وسائر أنواع التكافؤ في الحياة الإنسانية[2] وهو ما جعلها اساس يدعم أصحاب الفرص الأقل في المجتمع، والتي تعمل على تنمية قدرات الأفراد بما يتناسب مع ظروفهم وامكاناتهم الشخصية دون ظلم أو قهر.

كما إن الترابط بين العدالة والمساواة فى فرص الحصول على التعليم والعمل اللائق والحراك الاجتماعى الصاعد والمشاركة السياسية وما إلى ذلك، من الضرورى أن تقترن العدالة الاجتماعية بالمساواة فى الفرص بثلاثة شروط. **أولها** غياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعى والحرمان من بعض الحقوق. **وثانيها** توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ فى فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة. وهو ما يرتب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل. **وثالثها** تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نولها. فاغتنام الفرص

1- محمد حسنين العجمي: التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، مرجع سابق، ص ٢٥.

2- المرجع السابق، ص ٢٦.

قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمى معين أو امتلاك أرض أو رأسمال. والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق فى القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة فى إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها[١].

فالخدمات الاجتماعية التى تقدم للطلاب أصبحت لذلك تشكل جزءاً أساسياً من مخططات أي نظام تعلميى حديث وانطلاقاً من ذلك لا يعنى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى التعليم النظامي مجرد فتح أبواب المدارس وتيسير دخولها لكل المتعلمين فى مختلف المناطق المحلية، بل لابد إلى جانب ذلك من تقديم بعض الخدمات التعليمية والصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للمتعلمين حتى يمكن أن يستفيد كل متعلم استفادة حقيقية من برامج التعليم التي تقدمها المدرسة، وإلا زادت نسبة الفاقد فى التعليم بسبب عدم استفادة كثير من التلاميذ من برامج التعليم التى تقدمها المدرسة لظروف صحية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية، تحول بينهم الاستفادة من هذه البرامج.

فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لا يبدأ من داخل النظام التعليمى، بقدر ما يبدأ أولاً من خلال توفير فرص وظروف اقتصادية واجتماعية متساوية. من خلال إزالة أنواع الاختلافات التى يضمها المجتمع ونظمه بحيث تمنع هذه النظم امتيازات لطيفة بحكم ولادتهم فى هذه الطبقة أو تحرم فريقاً أخر بحكم ولادته فى طبقة أخري[٢].

٣- جودة التعليم

ترتقى جودة التعليم فى الوقت الحاضر لأن تكون أحد متطلبات تحقيق العدالة

1- ابراهيم العيسوى: العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، جريدة الشروق، القاهرة، ١ اكتوبر، ٢٠١٢.

2- جمال على الدهشان: كافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧.

الاجتماعية فى التعليم، حيث أثر التوسع الأفقى فى الهيئات التعليمية على مستوى الخدمات المقدمة فيها، نتيجة تزايد الأعداد ومحاولة النظام تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال.

وقد اتفقت التشريعات الدستورية مع ذلك فقد نص دستور ٢٠١٢ فى المادة (٥٨) منه على أن لكل مواطن الحق فى التعليم عالى الجودة[١]، ويتسق معه دستور ٢٠١٤ حيث نصت المادة (١٩) منه على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.[٢]

من هنا وتحقيقاً لمتطلبات العصر الحديث أُنشئت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، واختصت بوضع معايير لجودة التعليم، هذه المعايير هى الموجهات المرشدة التى تصاغ فى عبارات متفق عليها من الخبراء المتخصصين، تعبر عن المستوى النوعى الذى يجب أن تكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من قيادة وتوكيد جودة ومشاركة مجتمعية وطلاب ومعلمين ومناهج وموارد .....الخ[٣].

وتتضح اهداف الهيئة في ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال ما يلى:

1- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٢، الجريدة الرسمية، العدد (٥١)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٢، المادة (٥٨).

2- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد(٣)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٤، المادة (١٩).

3- جمهورية مصر العربية: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى، الإصدار الثالث، القاهرة، ٢٠١٠/٢٠١١، ص١١.

- نشر الوعي بثقافة الجودة .
- التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.
- دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي.
- توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.
- التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.[١]

٤- كفالة الدولة للتعليم

يعد الإنفاق على التعليم وإلتزام الدولة بكفالة التعليم،أحد مقومات وضمانات تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم، وضمان إشراف الدولة على التعليم وتنفيذ سياستها، وتحقيق الإلزام والمجانية وتكافؤ الفرص، وجودة التعليم. وتلتزم الدولة بالإنفاق على التعليم الحكومى بموجب الدستور، فقد نص دستور ٢٠١٢ على أن تشرف الدولة على التعليم بكل أنواعه، وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومى[٢].

كما أكد دستور مصر ٢٠١٤ فى المادة (١٩) على إلتزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى على التعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتزداد

1- رئاسة الجمهورية: قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦، إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مرجع سابق، مادة(٣)

2- جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٢، مصدر سابق، المادة (٥٨)

تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية[1].

وفيما يتعلق بآلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم، فإن وزارة المالية تعدّ سنوياً منشوراً عاماً لإعداد الموازنة العامة للدولة يوزّع على مختلف الوزارات والجهات العامة. ووفقاً لهذا المنشور، تتولى وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي والجهات التابعة لهما (ومنها الهيئة العامة للأبنية التعليمية والجامعات والمعاهد الحكومية) إعداد مشروع موازناتها في ضوء الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة، على أن يتم موافاة وزارة المالية بمشروعات الموازنات قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل، بحيث يتسنّى للوزارة إعداد الموازنة في صورتها النهائية، وتقديمها للبرلمان قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية.[2] ويشير التطور التاريخي للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى استئثار الأجور بنسبة متزايدة من هذا الإنفاق خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١حيث زادت من نحو٨٤٪ : ٨٩٪ من إجمالي موازنة القطاع في السنة الأولى إلى نحو ٨٩٪ في السنة الأخيرة وذلك تحت ضغط المطالب المتكررة بتحسين أجور العاملين في هذا القطاع، والتي زادت وتيرتها في العام الأخير من الخطة الخمسية السادسة ٢٠١٢/٢٠١١والعام التالي لها، وفى المقابل فقد تراجعت باقي عناصر الإنفاق الجاري وكذلك الإنفاق على المشروعات من نحو١٦٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى نحو ١١٪ في السنة التالية للخطة الخمسية السادسة، وهو ما يعبر من ناحية أخرى عن أن سياسات المالية العامة لم تعط نفس القدر من الاهتمام للمجالات المختلفة في الإنفاق باستثناء الأجور، وهى مجالات لا تقل أهمية عن عنصر

1 - جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، مصدر سابق، المادة (١٩).

2 - اشرف العربي: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، مرجع سابق، ص ٩.

العمل[١]. وفى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ أصبحت نسبة ٩٤٪ من المخصصات المالية تنفق على أجور ومرتبات الموظفين، وأن ٥٪ تخصص للسلع والخدمات، وأن ١٪ المتبقية يكون لبناء المدارس وصيانتها.[٢] وهو ما يحتاج للمراجعة من قبل الهيئات المعنية فى الدولة، حيث يعد الإنفاق على التعليم الوسيلة للارتقاء بمستوى النظام التعليمى، وتحقيق أهدافه.

٥- ديمقراطية التعليم

تتجسد ديمقراطية التعليم فى التوزيع العادل للخبرات التربوية بين جميع أبناء المجتمع، وهى لا تتحقق فى توفير الفرص التربوية المتكافئة فحسب، بل تتحقق من خلال توفير الإمكانات المتكافئة للتحصيل التربوى بين أفراد المجتمع، مما يعطى ديمقراطية التعليم بعداً يتجاوز جدران المؤسسة التربوية إلى عمق الحياة الاجتماعية والتربوية، وبالتالى يستطيع كافة أبناء المجتمع الحصول على نصيب متكافىء من الخبرات التربوية المتاحة، ومن ثم يتمكن كل إنسان فى المجتمع من تحقيق الإشباع الكامل لاحتياجاته ومتطلباته العلمية والتربوية فى إطار وسائط التربية ومؤسساتها داخل المجتمع، ووفقاً لمعطيات الثروة التربوية المتاحة فى هذا المجتمع[٣].

ويمكن تعريف ديمقراطية التعليم بأنها: عملية لا تعنى مجرد السماح للأفراد بالالتحاق بالتعليم، بل وجود فرص تعليمية متساوية بما يضمن فرص النجاح فيه كذلك؛ فضلا عن وجود تعامل ديمقراطي من قبل المدرسين مع الطلاب وتنمية روح النقد وتعدد الآراء والتسامح حيال آراء الغير والسعى وراء التفوق واحترام قرار

---

1 - جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤- ٢٠٣٠، التعليم المشروع القومى لمصر، ص٥٠.

2 - أحمد عبد الوهاب: الانفاق على التعليم بين مطالب الشارع المصرى والتطبيق، المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٨.

3 - شحته محمد سعد موافى: العدل التربوى وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة بنها، ٢٠١٧، ص ١٦.

الأغلبية وتحمل مسؤولية القرار[1]. وترتبط ديمقراطية التعليم بالعدالة الاجتماعية فى التعليم لأن: ديمقراطية التعلم هى بناء النظام التعليمي وتنظيم مدخلاته وعملياته وممارساته التى تتم فيه، بما يحقق تكافؤ الفرص للمتعلم. ويؤدي الى تنمية شخصيته لأقصى ما تؤهله اليه قدراته واستعداداته وميوله، من دون ان يقف وضعه الاجتماعي والاقتصادي حائلاً امام الالتحاق بالتعليم والارتقاء في السلم التعليمي[2]. كما إن مفهوم ديمقراطية التعليم يمثل جزء من مفهوم مركب وغني للديمقراطية يتجاوز المفهوم السياسي للديمقراطية إلى مفهوم ينشر الديمقراطية في خلايا المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو يدعو لنشر الديمقراطية في مجال التعليم في ثلاثة محاور أساسية[3]:

- مجال تعميم التعليم بجعله إلزامياً ومجانياً في مستوى التعليم العام، وجعل فرصه متاحة على قدم المساواة في التعليم العالي وفقاً للاستعداد الذهني وقدرات الطالب التحصيلية وما يبذله من جهد، لا وفقاً لقدرة الطالب على الدفع.
- مجال ديمقراطية المناهج والمعارف التى تنمى فى الطلاب القدرة على الإستعياب والبحث والاستقصاء وتكوين الرأي المستقل وإدراك نسبية الحقيقة، وهي تشمل إعداد المعلم الديمقراطي دون الإخلال بواجبه في إعطاء الطلاب المعارف الأساسية إلى تهيؤهم للتميز والتفكير المستقل والإطلاع الواسع، يعطيهم منهجاً للتعليم في مستقبل حياتهم لا يلقنهم فقط نتائج العلوم بل كيفية الوصول إلى تلك النتائج وغيرها بأعمال فكرهم وبحثهم وتجاربهم المعملية والحياتية، فديمقراطية

1- صلاح عبد المهدى: ديمقراطية التعليم ومعوقاتها في العراق، مركز الفرات، بغداد، ٢٠١٤/٨/٣، ص٣.

2- المهندس أمجد قاسم: الأساس الديمقراطية للتربية والتربية والديمقراطية، أفاق علمية وتربوية، ٢٠١٢/٤/٢٤.

3 - صدقي كبلو: ديمقراطيـة التعليـم، مجلة احترام، الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، العدد(١)، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ٥ .

المناهج تلغي التلقين للحقائق المطلقة وتزرع شك المعرفة والاكتشاف والاختراع مع التدريب على طرق البحث والتفكير والاستقصاء والاستقراء واستعمال أدوات وتقنيات العلم الحديث.

- مجال ديمقراطية إدارة التعليم، والتي تحول المدرسة والمعهد والكلية والجامعة إلى مؤسسات ديمقراطية، يشترك كل أعضائها في إدارتها وفي وضع قوانينها ولوائحها. ويكون الطلاب والمعلمون هم أساس إدارتها كما يكون للآباء ومنظمات المجتمع المدني دور في إدارتها وتوجيهها والرقابة عليها.

ويمكن القول إن ديمقراطية التعليم بمثابة الحلقة المركزية، التى يتسنى بواسطتها الكشف عن طبيعة العلاقة بين النظام التعليمى والنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وتتعدد الاتجاهات التى تكشف عن العلاقة بين الديمقراطية وديمقراطية التعليم وهذه الاتجاهات هى:

- اتجاه يرى أن التعليم ينتج باستمرار علاقات اجتماعية جديدة أكثر ديمقراطية (التعليم حيادى تنافسى حسب النظرة الوظيفية)
- اتجاه يستبعد وجود أى شكل ديمقراطى فى المجتمعات الرأسمالية، بسبب إسهام التعليم فى إعادة إنتاج العلاقات القائمة.
- اتجاه يؤكد أهمية النضال من أجل تحقيق المزيد من الإصلاحات الديمقراطية للتعليم، وخاصة إقرار إلزامية التعليم وتحقيقها، وتحقيق مجانيته، وتوحيد البنية التنظيمية للتعليم، مع الاهتمام بتنويع الدراسة فى المرحلة الإعدادية والثانوية ضمن إطار الوحدة.[١]

كما تشترك العدالة التعليمية وديمقراطية التعليم فى أن كل منهما تعد من أهم ركائز تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تعنى إتاحة الفرص المتساوية فى

1 - محسن خضر: من فجوات العدالة فى التعليم، مرجع سابق، ص٧٣.

التعليم بين جميع البشر دون تمييز، وأن انجاز ديمقراطية حقيقية فى التعليم المصرى، تظل رهناً النجاح فى تحقيق نجاحات فى العدالة الاجتماعية والمناخ الديمقراطى معاً[1]. وتفهم ديمقراطية التعليم على أنها نمط في التربية يشعر فيه الطفل الصغير والفتى اليافع بمفهوم المساواة والفرص المتكافئة بل والعدالة الاجتماعية أيضًا[2].

يتضح مما سبق إن ديمقراطية التعليم لا تعنى مجرد السماح للأفراد بالالتحاق بالتعليم، بل ضمان وجود فرص تعليمية متساوية اي ضمان فرص النجاح فيه كذلك؛ فضلا عن وجود تعامل ديمقراطي من قبل المدرسين مع الطلاب وتنمية روح النقد وتعدد الآراء والتسامح حيال آراء الغير والسعى وراء التفوق واحترام قرار الأغلبية وتحمل مسؤولية القرار، فإن ديمقراطية التعليم هى الأشمل، والعدالة التعليمية تعد جزء لا يتجزأ منها، بل تعد العدالة الاجتماعية فى التعليم أحد المتطلبات الضرورية لتحقيق ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية فى المجتمع، كما تمثل تحقيق كل منهما هدف أساسى لديمقراطية التعليم.

ويستدل على ديمقراطية التعليم فى المجتمع من خلال الوزن النسبى للفئات الاجتماعية داخل النظام التعليمى، حيث يعتبر حساب التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية داخل النظام التعليمى أهم خطوة لتقويم ديمقراطية التعليم، ومعرفة مقدار التفاوت، الذى يفصل بين فئة وأخرى، من حيث عدد الأماكن التى يتأثر بها الأبناء فى نوع بعينه من التعليم، وهو يعتمد على مايسمى احصاءات التركيب المكانى لمعرفة الأصول الاجتماعية التى ينتمى إليها الأبناء المتواجدين فى هذا النوع من التعليم[3].

---

1 - المرجع السابق، ص ٥٩.

2 - مصطفى الفقى: مقال ديمقراطية التعليم، جريدة الخليج، الشارقة، ٢٠١٩/٠٧/١٦، ص١.

3 - احسان الدمرداش وأخرون: الديمقراطية والتعليم فى مصر، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٥٩.

المحور الثالث: حال العدالة الاجتماعية فى مصر منذ ١٩٥٢ وحتى الآن

تؤثر برامج الحكومة وسياستها بشكل مباشر أو غير مباشر، قصداً أو صدفة، في توزيع المزايا التي تؤثر على رفاهية الأشخاص ومكانتهم على المستوى العام والخاص والعدالة الاجتماعية عامة والعدالة فى التعليم خاصة، التي كما تتأثر سياسات التعليم التي تعد جزء من السياسة الداخلية للدولة بتوجهات الحكومة وايديولوجيتها، ويمكن توضيح هذا التأثير من خلال تقسيم الفترة الزمنية منذ قيام ثورة ١٩٥٢حتى الآن.

١- مرحلة تكافؤ الفرص فى التعليم ١٩٥٢- ١٩٧٠م:

تمتد من ثورة يوليو حتى نهاية الحقبة الناصرية، دون التعرض لتفاصيل الأيديولوجيا الناصرية (النموذج الاشتراكي♦)، يمكن القول إن النظام السياسي حاول تغيير صورة المجتمع المصري من خلال اعتناقه لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص في المجال الاقتصادي، وكان لزاماً على القيادة الثورية أن تتخذ الإجراءات التي تراها لتحقيق ذلك الهدف. فلقد بدأت بإرساء نظام اقتصادي وسط، وإن طغت عليه في الغالب مسحة اجتماعية تهدف أساساً إلى ترجيح ميزان توزيع الموارد لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والمعدمة. وبناءً على ذلك نفذت برامج اجتماعية اقتصادية كبرى على المستوى القومي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، كان الغرض منها نزع جانب كبير من المزايا والفرص الاجتماعية التي تمتعت بها الفئات القوية والثرية، وطنية كانت أو أجنبية، وتوزيعه على الفئات العاملة وعلى من لا يملكون أيضاً. ولهذا لجأت القيادة السياسية إلى

♦ الاشتراكية هي مجموعة من الأفكار والمذاهب وتعد هجوما على الرأسمالية من وجهة نظر اجتماعية اقتصادية وتشير إلى برامج سياسية وسياسات يتبناها الساسة الاشتراكيون عندما يستولون على القوة، ويرى هؤلاء القادة أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تعكس الاهتمام بمصالح الجميع في المجتمع كلُ حسب قدراته. المصدر: أحمد سليمان أبوزيد: السياسة الاجتماعية مرجع سابق، ص ١٢٥، ١٢٦.

تدابير الإصلاح الزراعي والتأميم والتمصير والتخطيط المركزي ودعم السلع والخدمات الأساسية، وتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها بالمجان [١]. وأضحى المناخ ملائماً فى ظل النظام الثورى الجديد للمضى بخطى واسعة نحو السياسات التى استهدفت إنجاز العدالة فى التعليم، بل وجعله أحد أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام[٢].

وقد تحسن وضع العدالة الاجتماعية بشكل ملموس مقارنة بما كانت عليه فى العهد الملكي قبل قيام ثورة ١٩٥٢، وإن كان تحسنها فى العهد الثوري قد جاء على حساب الديمقراطية والحريات العامة[٣] ، وقد تصاعد الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وأخذت طريقها إلى التطبيق بعد وضعها ضمن المبادئ الستة للثورة ووضعت ضمن السياسات العامة، واتسعت قاعدة المستفيدين، وخاصة الطبقات الدنيا، وكان لمجانية التعليم وتعيين الخريجين أثر واضح فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات واسعة من المواطنين فى تلك الحقبة[٤]. مما يؤكد على اهمية التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع. كما تضمنت الوثائق السياسية التى تبناها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر التوجه الذى تبنته الدولة بشأن العدالة وتكافؤ الفرص فى التعليم ومن أهم تلك الوثائق فلسفة الثورة التى ورد التأكيد

---

[1] - أحمد سليمان أبوزيد: السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٥، ١٦.

[2] - ناهد رمزى(مشرفاً ومحرراً): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثالث: دراسة المنظومة التعليمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٢١.

[3] - ابراهيم البيومي غانم: العدالة الاجتماعية فى برنامج الرئيس مبارك: ثلاث سنوات بين جدل الانجازات والاحتجاجات، المؤتمر السنوي العاشر: السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

[4] - حسنين توفيق ابراهيم: الدولة والتنمية فى مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٤٤- ١٥١، بتصريف.

فيها على البعد الاجتماعى فى التعليم، وفى غيره من المجالات، والميثاق الوطنى ١٩٦٢ الذى ركز على مفهوم الاشتراكية بمعنى إقامة المجتمع على العدل الاجتماعى، ونشر الخدمات الاجتماعية، واتاحة الفرص التعليمية للجميع، كما حدد حقوقاً اساسية فى مجال تكافؤ الفرص منها؛ حق المواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه[١].

٢- مرحلة الانفتاح الاقتصادى وتدهور تكافؤ الفرص ١٩٧٠ - ١٩٨٠:

تعرف سياسة الانفتاح باحتمالية أنها ضرباً من السياسة الاجتماعية، ذلك لأنها اتجهت في نفس الوقت إلى أساليب اقتصادية متنوعة وسنت قوانين محددة تمثلت حصيلتها في تركيز البرامج القائمة على اشباع حاجات الناس على مصالح بعض الفئات الاجتماعية دون غيرها، كما انها قد اثرت بشدة في نصيب مختلف الشرائح الاجتماعية من الموارد المادية واللامادية[٢].

إلا أن ما فعلته الليبرالية الاقتصادية بمصر كان نوعاً من التضاد الحقيقي لما انجزه عبد الناصر، بأن أعادت توزيع الفرص الاجتماعية من الفقراء إلى الأغنياء، بل وسلب ما حصلت عليه الفئة الاجتماعية الأولى قبل ذلك. وكان وسيلتها في ذلك طابع اقتصادي بحت حتى وإن أدى إلى نتائج اجتماعية غاية في الخطورة. وربما يوصف ذلك المذهب بأنه ليبرالية اقتصادية لا تمت بصلة ما- من قريب أو بعيد - إلى أكثر صور العدالة الاجتماعية والمساواة فجاجة، ولا يوجد بينها وبين مبدأ مراعاة المصلحة العامة التقاء كثير. وهذا ما جعلها توصف بأنها نوع من ليبرالية العهود الصناعية المبكرة في أوروبا والتي عفا عليها الدهر. وفى هذه الفترة قد سن العديد من

---

[1] - ناهد رمزى (مشرفاً ومحرراً): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ص ٢١ ،٢٢.

[2] - أحمد سليمان أبوزيد: السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص ١٧٨.

التشريعات تم بمقتضاها فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص، المحلى والأجنبي[1].

وبما أن توجهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دور الدولة، فإن مخاطر التوترات الاجتماعية سوف تفرض على الدولة الرأس مالية العودة إلى التدخل في الشئون الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضى فعالية أقوى للدولة[2]. من هنا شهدت هذه الحقبة تحولاً حاداً في سياسة التعليم من حيث الاندفاع في استثمار القطاع الخاص في انشاء المدارس الخاصة، وبالتحديد فيما عرف بمدارس اللغات التي تركز تعليمها على اللغات الأجنبية وجعلها أداة لتعليم بعض المواد الدراسية، كما أدى الرواج المالي واستمرار الطلب على التعليم إلى زيادة هائلة في أعداد المقبولين في المدارس الحكومية، مع توسيع محدود في بناء المدارس الجديدة لاستيعابهم، مما أدى إلى ظاهرة تكدس الفصول وتشغيل المدارس على نظام الفترات الصباحية والمسائية، والتوسع فى الاستثمار في تأسيس المدارس الحرة أو الخاصة [3]. وجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد شهدت نمواً ملحوظاً في مراحل التعليم قبل الجامعي، وبخاصة المرحلة الثانوية ويتضح ذلك من رصد مؤشرات النمو فيما بين ١٩٧٠ ، و١٩٨٠ :

- ارتفع معدل القيد العام في المرحلة الابتدائية (من ٦- ١١ سنه) من ٧٥٪ إلى ٨٦٪.
- ارتفع في المرحلة الثانوية (١٢- ١٨ سنة) من ٤٣٪ إلى ٥٤٪.[4]

وقد تميزت تلك الفترة بما يلى: منذ عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨١

---

1 - المرجع السابق، ص ١٧.

2 - حسام مرسى: مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٩٠.

3 - حامد عمار: السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى، مرجع سابق، ص ٦٢.

4 - حامد عمار: السياق التاريخى للتعليم المصرى، مرجع سابق ص ص ٦٥، ٦٦.

- انتشار مدارس اللغات والمدارس الخاصة، التي تقوم بخدمة متميزة نظير مصروفات دراسية لا تستطيع أن تدفعها الفئات الدنيا.
- يتم القبول في المراحل الثانوية وفقاً للمفاضلة بين المتقدمين على أساس عامل السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى المحافظة وبالتالي يكون قبول ذوى المجاميع الأقل بالتعليم الفني الصناعي والتجاري والزراعي، وهذه النوعية من التعليم تتسم بارتفاع معدلات البطالة بها والنظرة الاجتماعية الدونية لها، فإذا كان الملتحقون بالتعليم الفني من ذوى المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأقل من زملائهم الملتحقين بالتعليم الثانوي العام فإن ذلك يكرس التفاوت الطبقي ويقف حجرة عثرة في الحراك الاجتماعي لأعلى.
- دخول وزارة التربية والتعليم في تجربة انشاء مدارس تجريبية رسمية للغات، و مد خدمتها لتشمل المرحلة الثانوية وزيادة عدد المقبولين بها في جميع المراحل يخل بمبدأ مدرسة واحدة لكل الشعب، ويكرس ازدواجية التعليم طبقاً للقدرات المالية.[1]

من قراءة هذه المرحلة يتضح زيادة معدلات القيد في المدارس الحكومية قد أدى إلى التكدس في الفصول الدراسية، أدى بدوره إلى تشجيع الاستثمار في التعليم نتيجة الانفتاح الاقتصادي انتشر بمقتضاها المدارس الخاصة المصرية والأجنبية، وبرز على وجه التحديد نمط خاص من المدارس يسمى مدارس اللغات الخاصة من الحضانة حتى الثانوية العامة وهى بمصروفات تتفاوت من مدرسة إلى أخرى، ومع انتشار تلك المدارس ظهرت المدارس التجريبية للغات الحكومية كمنافس لها وبمصروفات أقل بكثير من نظيرتها الخاصة، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ تكافؤ الفرص الذى

[1] - محمد أحمد درويش: حالة التعليم فى مصر من عام ١٥١٧- ٢٠١٣ مدخل نقدى تاريخى، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

عم المرحلة السابقة وبالتالي أثر على العدالة في التعليم وفرص الالتحاق ومستوى الخدمة المقدم في كل من هذه المدارس.

٣- مرحلة (العولمة) البحث عن العدالة فى التعليم منذ ١٩٨٠ حتى بداية الألفية الجديدة:

تراجعت السياسات العامة المبنية على العدالة الاجتماعية خلال الثمانينيات والتسعينيات، حتى كادت أن تختفي في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي. ففى بداية حكم الرئيس مبارك جرت محاولات للتوليف بين السياسات العامة التي جرى تطبيقها فى عهد كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات، وتجلى ذلك فى السعي لتحويل الانفتاح الاستهلاكي إلى انفتاح إنتاجي، وزيادة الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل. لكن جملة السياسات الفعلية التى جرى تطبيقها لم تؤد إلى نتائج ايجابية بمعيار الاهداف التى رمت إلى تحقيقها. وبعد أكثر من ربع قرن لم تؤد السياسات التى طبقتها الحكومات المصرية المتعاقبة إلا إلى اتساع الفجوة بين الطبقات[١]. وقد مرت مصر بمراحل متعاقبة بدأت غداة تولى الرئيس السادات الحكم، وخاصة بعد حرب اكتوبر، كام من علاماتها البارزة سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتشجيع الاستثمار الخاص، ثم سياسات التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى والتراجع التدريجى لدور الدولة فى مجال الانتاج والخدمات والسعى – حتى بداية الألفية الثالثة- للاندماج فى منظومة العولمة اقتصادياً وسياسياً[٢] .

ويعد التأثير على سلطة الدولة ودورها من التداعيات الخطيرة للعولمة، حيث أصبحت الدولة في خدمة الشركات والمؤسسات العالمية بدلاً من خدمة الدولة والمجتمع، فمن الناحية الاجتماعية عملت قوى العولمة على تكوين شرائح اجتماعية جديدة من مواطني الدولة مرتبطة ومنتمية إلى أصحاب رؤوس الأموال والشركات

1- ابراهيم البيومي غانم: العدالة الاجتماعية فى برنامج الرئيس مبارك ، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

2 - ناهد رمزى (مشرفاً ومحرراً): العدالة التعليمية فى التعليم ماقبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٢٤.

والبنوك العالمية، وهذا التقسيم الجديد لا يقوم على فكرة العدالة الاجتماعية أو الحريات أو الديمقراطية، بل يقوم بدرجة أكبر على القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة. ورغم ما تدعيه العولمة من إشاعة الديمقراطية وحقوق الانسان وترسيخ مبادئ العيش الكريم، في الواقع تولد عنها النقيض كما اثرت في سلوكيات الإنسان وتمخض عنها سلوكيات سلبية عديدة، مما أدى إلى صدور مجموعة من الإعلانات السياسية والوثائق والتقارير والمؤتمرات المتصلة أكدت على أهمية التنمية البشرية في مواجهة العولمة، وفى القلب من سياسات التنمية البشرية يقع الدور الحيوي للتعليم الذي يُعد مجتمعاً حريصاً على امتلاك أسباب المعرفة والتزود بالقدرات العلمية والتكنولوجية الحديثة[١].

وفى ظل العولمة قد تُغيب في بعض المجتمعات العدالة الاجتماعية، ويزيد عدم المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية وعائداتها كهدف من أهداف السياسات الاجتماعية، وقد يترتب على ذلك مشكلات كالتفرقة والتمييز وغياب المواطنة وبعض صور الانحراف وأنماطها وضعف المواطنة، مما يؤثر سلباً على السلام الاجتماعي نتيجة لتأثير مثل هذه المشكلات الاجتماعية من ناحية، وكنتيجة لغياب الاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى. كما يحدث تنافس بين خدمات الرعاية الاجتماعية يهدد تطورها المستقبلي ينذر بانخفاض المعايير الاجتماعية، وخصخصة الخدمات العامة[٢] ومنها بالطبع التعليم وهو ما يرى فى المجتمع المصري رأى العين.

وبدأ يُسمع منذ عام ١٩٩٦ بأن "التعليم الخاص والأجنبي يمثل الجناح الآخر لتطوير التعليم المصري، والذي لا يستطيع النهوض إلا بهما معاً". وقد أدى التوجه إلى الخارج فكراً واستثماراً وعملاً وسوقاً إلى أن يقفز التعليم الخاص بمختلف اشكاله ومستوياته ليصبح موقع جذب لعدد متزايد من الطلاب، الذين ينتمون إلى الشرائح المجتمعية المالكة للثروة والسلطة. واخذ يستقر في الاذهان- وقد لا تتجسد

1- حامد عمار: السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى، مرجع سابق، ص ص ٧٥، ٧٦.

2- طلعت مصطفى السروجي وأخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٦٣.

في الواقع بالضرورة- أن كل ما هو خاص أكثر كفاءة وأرفع مستوى مما هو حكومي. وأصبح التعليم الخاص والأجنبي أكثر بريقاً وجاذبية، وفرصاً أكبر للعمل في مجال الاستثمارات والشركات الأجنبية والدولية [1].

وقد جرت مجموعة من التعديلات على المنظومة التعليمية استجابة لتحديات العولمة منها:

- التوسع الأفقي في فرص التعليم الأساسي بحيث يتحقق تعميم هذا المستوى وقد اقتضى هذا أحكام العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل الحاق جميع الأطفال الملزمين في سن السادسة بالمدرسة، والحد من ظاهرة التسرب لكل من البنين والبنات، وقد بلغ معدل الالتحاق في السنة الأولى حوالى ٩٨٪ ، كما بلغ معدل القيد الصافي لمن بين (٦- ١١) سنة ٩٤٪ وللتعليم الإعدادي حوالى ٨٨٪ عام ٢٠٠١، ومع التوسع الأفقي امتد النمو الرأسي في فرص التعليم إلى ما بعد مرحلة القاعدة، ليصل معدل القيد في مرحلة التعليم الثانوى لمن بين سن (١٥- ١٧) إلى حوالى ٢٤٪، وبلغ معدل الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي إلى ٨٧٪ في العام نفسه.
- تطلب التوسع الأفقي والرأسي انشاء مدارس جديدة وقد تم انشاء عدد من المدارس منذ منتصف التسعينيات حتى عام ٢٠٠١ حوالى ١٢ ألف مدرسة وهو حجم من الانشاءات غير مسبوق خلال النصف قرن السابق له، في محاولة للوقوف أمام ظاهرة التكدس وكثافة الفصول الدراسية التي تنامت معها ظاهرة الدروس الخصوصية. [2]

1 - حامد عمار: الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٣٦.

2 - حامد عمار: السياق التاريخى لتطوير التعليم المصرى، مرجع سابق، ص ٧٨.

وفى هذا المناخ العام تراجعت بعض المفاهيم التى كانت سائدة فى المرحلة السابقة، مثل مفاهيم العدالة الاجتماعية، والكفاية والعدل والتعاون، والتضامن الاجتماعى وصعدت مفاهيم أخرى تشجع المبادرات الخاصة، وتعلى من شأن المصلحة الفردية، وتحقيق الربح، وتدعو إلى توسيع مساحة الحريات العامة والشخصية، ومن ثم تشكلت المفاهيم المركزية ذات الصلة بتنظيم علاقة المجتمع بالدولة، وعلاقة الفئات الاجتماعية ببعضها على نحو مختلف عما كان سائداً فى المرحلة الناصرية[١].

٤- مرحلة الاعتماد والجودة فى التعليم منذ مطلع الألفية الجديدة حتى الآن

نتيجة الانتقال من التوجه السياسي الاشتراكي بمبادئه في حق التعليم وفى العدالة الاجتماعية إلى الليبرالية الجديدة الدارونية والاقتصاد الحر وانفتاح قطاع التعليم للاستثمار الخاص والمحلى والعربي والأجنبي. وهذا فضلاً عن شروع الدولة في التخلي عن مسؤوليتها التعليمية بالتدريج. ومن ثم أخذت تتردد في الوثيقة الحزبية للبرنامج السياسي ٢٠٠٤ وفى غيرها من مجالات الحديث عن التعليم مفاهيم غامضة أو فنية، من أهمها مفهوم المشاركة المجتمعية، وارتباط التعليم بسوق العمل، واللامركزية والمعايير والتقييم والتميز. ومثل هذه المفاهيم مع ما قد يحيط بها من مصداقية في ظاهرها إلا انها توظف هنا تبرير وتغطية لتخلى الدولة عن مسؤوليتها الدستورية[٢].

لذا تعد من أهم الإشكاليات التي تواجه التعليم خلال الألفية الجديدة دعم العدالة في النظام التعليمي وتكافؤ الفرص في التعليم وتحقيق مبدأ التعليم للجميع ومكافحة التمييز من جهة والاستبعاد والحرمان والتفرقة من جهة أخرى، خاصةً مع

---

[1] - ناهد رمزى (مشرفاً ومحرراً):العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى ، مرجع سابق، ص ٢٥.

[2] - حامد عمار: الإصلاح المجتمعي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

ارتفاع موجة التعليم الخاص في البلاد، وما تحمله من تمييز ضد الطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع وهى أكثر من نصف المجتمع، استتبعها محاولة من الحكومة لرفع مستوى التعليم الحكومي عن طريق هيئة الاعتماد والجودة لمراقبة عمل المدارس والحصول على الاعتماد.

مما أدى إلى أنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ برئاسة الجمهورية، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة. كما أصدر السيد/ رئيس الجمهورية قراراً رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون. تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. وفي ضوء ذلك تسعى الهيئة إلى التطوير المستمر للتعليم وضمان جودته وفقا لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها وتحسين أدائها الكلى للتأهل والحصول على الاعتماد. إن الهيئة لا تعتبر جهة رقابية، بل هي جهة اعتماد للمؤسسات التعليمية التي تتمكن من تحقيق متطلبات المعايير القومية، ومن ثم فإنها تحرص على تقديم كافة أشكال التوجيه والإرشاد والدعم لهذه المؤسسات بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية وواقعية للتقويم الذاتي والاعتماد. ولتحقيق ما سبق تحرص الهيئة على توفير ونشر

المعلومات الكافية والدقيقة والتي يمكن أن تساعد المؤسسات التعليمية على التقويم الذاتي، ومن ثم اتخاذ الخطوات اللازمة للتقدم والحصول على الاعتماد[١].

ومنذ ذلك الوقت دخلت الموسسات التعليمية سباق الحصول على الاعتماد، وتطبيق معايير الجودة، كما امتدت ثقافة الجودة إلى جميع القطاعات الخدمية فى المجتمع. ويبقى التساؤل مطروح حول مدى تحقق الجودة فى التعليم وإلى اى مدى اسهم فى تحقق العدالة التعليمية التى انهارت جراء الانفتاح الاقتصادى والعولمة.

قامت الدولة بالعديد من المشروعات التعليمية لدعم العدالة التعليمية ومنها العدالة الاجتماعية فى المجتمع، مثل وضع خطة لتطوير التعليم من خلال استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تهدف إلى إتاحة التعليم للجميع بجودة عالية دون تمييز، يرتكز على المتعلم القادر على التفكير والتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وقد نصت أهداف الرؤية الاستراتيجية على رفع نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة فى التعليم قبل الجامعى من ٤,٦٪ من المؤسسات فى عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٪ من المؤسسات بحلول عام ٢٠٢٠[٢]، وكانت قد حصلت ٤٤٦٩ مدرسة على الاعتماد حتى عام ٢٠١٤ التى تمثل نسبة ٤,٦٪ من المدارس، وقد حصلت ٤٣١٢ مدرسة على الاعتماد منذ ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠٢٠ [٣]، أى بزيادة مقدارها ٤,٤٪، ليكون اجمالى نسبة المؤسسات الحاصلة على الاعتماد ١٠٪ تقريبًا من المؤسسات، بما يساوى نصف النسبة المحددة، مما يتطلب زيادة الدعم والخدمات المقدمة للقطاع، حتى يتمكن من تحقيق النسبة المحددة فى الواقع.

---

[1] - موقع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: متاح على: http://naqaae.eg/

[2] - جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى :استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ (الملخص)، مرجع سابق، ص ٢٧.

[3] - وزارة التربية والتعليم: ما تم انجازه من مشروعات وبرامج فى الفترة من ٢٠١٤حتى مايو ٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٥/١٣ ، ص٦

كما تقوم الدولة بجهود متعددة لخفض معدلات التسرب من التعليم، من خلال تحسين جودة الخدمات التعليمية بالشراكة مع العديد من الهيئات العامة والخاصة فى المجتمع، وكذلك دعم التعليم المجتمعى، والإشراف الكامل على التعليم العام والخاص.

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم التزمت الدولة من خلال دستور ٢٠١٤ بتخصيص نسبة من الناتج القومى للإنفاق على التعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومى، ترتفع تدريجيًا حتى تصل إلى المعدلات العالمية فى الانفاق على التعليم. نصت أهداف الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ على أن تتم زيادة نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى من الناتج المحلى من ٣٪ إلى ٥٪ ثم إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠ [١]، وقد وُضع هذا الهدف بما يتوافق مع مبادىء دستور مصر ٢٠١٤، وقد بلغ اجمالى الإنفاق على التعليم فى الموازنة عام ٢٠١٨ /٢٠١٩ ما يقرب من ١١٥,٧ مليار جنية، وأن اجمالى الانفاق على التعليم فى الموازنة العامة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغ ١٣٢ مليار جنيه.[٢] أى بزيادة قدرها ١٦,٣ مليار جنية. وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسات بشكل واضح إلى تراجع نصيب الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق الحكومى العام.

حيث تراجع نصيب التعليم من جملة الإنفاق الحكومى العام من حوالي١٧ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى نحو ١٦ ٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ١٢,٥ ٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أقل من١٢ ٪ في العام الأخير. كما تراجعت نسبة هذا الإنفاق أيضاً للناتج المحلي الإجمالي من نحو٥,٣ ٪ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٣,٧ ٪ تقريباً خلال العامين الأخيرين. ليس ذلك فحسب، بل إن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب التي يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم من جملة

[1] – جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ (الملخص)، ص ٢٧.

[2] – وزارة المالية: موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، ص٨.

الإنفاق العام فيهما إلى نحو ٢٥ ٪ أو يزيد[١]. مما يعنى إن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر ما زال منخفضاً بصورة ملحوظة مقارنةً بالعديد من الدول العربية والنامية الأخرى.

كما تشهد مصر تدهوراً في نوعية التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، الرغم من الاهمية البالغة لنوعية التعليم، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من النتائج الإنمائية. فالحصول على تعليم أفضل ليس فقط الأداة الرئيسية التي يكتسب بها الأفراد القدرة على الحراك في المجتمع ومؤهلات تخوّلهم الحصول على فرص عمل أفضل، بل هو أداة رئيسية تمكّن البلدان من زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويؤدي رفع مستوى التعليم أيضاً إلى زيادة المشاركة المدنية وإتاحة فرص إجتماعية أفضل للأطفال للنمو بشكل أفضل وسط المجتمع[٢].

مما تقدم يمكن القول بأن هناك تراجع فى مستوى العدالة الاجتماعية، وإن كانت مطلب مجتمعى تسعى إليه الدولة وتبذل جهودًا لتحقيقه، فالسياسية التعليمية، وإن ظلت محتفظة بالخطوط الرئيسية على مستوى الأهداف مثل مبدأ تكافؤ الفرص ومجانية التعليم، إلا أنها شهدت تغيراً باتجاه التحيز ضد الطبقات التي تراجع وضعها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي لصالح الطبقات الأعلى وهو ما جاء تعبيراً عن تغيرات حدثت في المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً. ويؤكد البحث من خلال ما سبق على أهمية الرؤية السياسية الداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم.

---

[1] - أشرف العربي: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي لتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١١.

[2] - الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا):): السياسة الاجتماعية المتكاملة نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الحماية والخدمات الاجتماعية، التقرير الخامس، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣١.

نتائج البحث وتوصياته

يؤكد تحليل وضع العدالة الاجتماعية فى الفترة المحددة على ما يلى:

١- تأثر العدالة الاجتماعية بالأوضاع السياسية والاقتصادية.

٢- تأثر منظومة التعليم بإهتمام القيادة السياسية بالعدالة الاجتماعية فى المجتمع.

٣- تأثر الوضع الاقتصادى فى الدولة بالقرارات السياسية، الذى يؤثر بدوره على العدالة الاجتماعية وعلى منظومة التعليم فى المجتمع.

٤- تراجع العدالة فى التعليم بسبب تنامى معدلات الفقر، وضعف العدالة الاجتماعية.

لم تحقق الجهود المبذولة من قبل الدولة العدالة الاجتماعية فيكشف البحث عن انخفاض معدل الانفاق الحكومى على التعليم مما أدى إلى:

١- تراجع جودة التعليم الحكومى.

٢- تنامى التعليم الخاص والدولى فى المجتمع.

٣- زيادة معدلات انفاق الأسر على التعليم.

لتحقق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم يوصى البحث بالآتى:

١- تفعيل مجانية التعليم بحيث لا تكون شكلية بما يتناسب مع التشريعات والقوانين.

٢- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية دون تمييز على مستوى الالتحاق، والاستمرارية، والالتحاق بالعمل.

٣- تنفيذ معايير الجودة فى التعليم الحكومى بما يوازى التعليم الخاص والدولى.

٤- دعم الإنفاق الحكومى على التعليم، والاشراف عليه فى ظل تنامى التعليم الدولى فى المجتمع بما يتناسب مع المعدلات الدولية، وتوجيه المخصصات المالية للنهوض بالمنظومة التعليمية، والاستعانة بالتمويل المجتمعى.

٥- توحيد نظام التعليم فى المجتمع، حيث يعوق تعدد أنواع التعليم تحقق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى.

٦- تبنى سياسة اجتماعية قائمة على العدالة، وتكامل جهود سياسة التعليم مع سياسة الرعاية الاجتماعية بما يضمن دعم تعليم ابناء الأسر الفقيرة.

قائمة المراجع

- **أسماء الهادي إبراهيم عبد الحى**: التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية "دراسة تحليلية" فى التعليم، مجلة كلية التربية، العدد(٣٥)، المجلد(١٧٠)، الجزء الرابع، جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٦م.
- **ابتسام الجعفراوى**: الاستثمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة الأدوار والأطراف الفاعلة، في: المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر، مايو، ٢٠١١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١١.
- **إبراهيم البيومي غانم**: العدالة الاجتماعية فى برنامج الرئيس مبارك: ثلاث سنوات بين جدل الانجازات والاحتجاجات، المؤتمر السنوي العاشر: السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، مايو ٢٠٠٨،القاهرة ، ٢٠٠٨.

- **إبراهيم العيسوي**: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربى: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٥.
- **احسان الدمرداش وأخرون**: الديمقراطية والتعليم فى مصر، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣.
- **أحمد سليمان أبوزيد**: السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- **أحمد عبد الوهاب**: الانفاق على التعليم بين مطالب الشارع المصرى والتطبيق، المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٨.
- **اشرف العربي**: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، _____
- **الأمم المتحدة**: الإعلان العالمي لحقوق الانسان: الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.
- **الأمم المتحدة**: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): ماذا تبقّى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة حالة مصر وتونس والمغرب، الاسكوا، بيروت، ٢٠١٥.
- **الأمم المتحدة**: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا):): السياسة الاجتماعية المتكاملة نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الحماية والخدمات الاجتماعية، التقرير الخامس، بيروت، ٢٠١٤.
- **الجمهورية المصرية**: دستور ١٩٥٦، جريدة الوقائع المصرية، العدد (٥)، مجلس قيادة الثورة، القاهرة، ١٩٥٦.
- **المهندس أمجد قاسم**: الأساس الديمقراطية للتربية والتربية والديمقراطية، أفاق علمية وتربوية، ٢٠١٢/٤/٢٤.

- **إمام حسنين**: مشكلات العملية التعليمية من وجهة نظر كافة الأطراف، فى، ناهد رمزى(تحرير): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- **جمال على الدهشان**: تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، العدد (٣)، كلية التربية، جامعة المنوفية ، ١٩٩٣.
- **جمهورية مصر العربية**: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ (الملخص)
- **جمهورية مصر العربية**: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى، الإصدار الثالث، القاهرة، ٢٠١٠/٢٠١١،
- **جمهورية مصر العربية**: دستور ١٩٧١، الجريدة الرسمية، العدد (٣٦)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧١.
- **جمهورية مصر العربية**: دستور ٢٠١٢، الجريدة الرسمية، العدد (٥١)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٢.
- **جمهورية مصر العربية**: دستور ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد(٣)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٤.
- **جمهورية مصر العربية**: وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤- ٢٠٣٠، التعليم المشروع القومى لمصر.
- **حامد عمار**: الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٣٦.
- **حامد عمار**: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري: مشاهد من الماضي والحاضر والمستقبل، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٧.

- **حامد عمار**: تقديم فى: محسن خضر، من فجوات العدالة في التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- **حسام مرسى**: مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- **حسنين توفيق ابراهيم**: الدولة والتنمية فى مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- **رئاسة الجمهورية**: قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦، إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الجريدة الرسمية، يونية سنة ٢٠٠٦.
- **سوهير عبد العال عبد القادر الطويل**: واقع التعليم المصري ومشكلاته ومدي توافر العدالة الاجتماعية: دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج، العدد (٤٣)، المجلد (١)، سوهاج، ٢٠١٧.
- **شبل بدران**: الإزدواج الثقافى فى نظامنا التعليمى، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٥٣)، القاهرة، ١٩٩٩.
- **شحته محمد سعد موافى**: العدل التربوى وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة بنها، ٢٠١٧.
- **صدقي كبلو**: ديمقراطيــة التعليــم، مجلة احترام، الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، العدد(١)، الخرطوم، ٢٠٠٥ .
- **صلاح عبد المهدى**: ديمقراطية التعليم ومعوقاتها في العراق، مركز الفرات، بغداد، ٢٠١٤/٨/٣.
- **طلعت مصطفى السروجي**، وأخرون: السياسة الاجتماعية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٥.
- **كامل حامد مغيث**: تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٦.

- **محمد أحمد درويش**: حالة التعليم في مصر من عام ١٥١٧- ٢٠١٣ مدخل نقدى تاريخي، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣.
- **محمد السيد حسونة**، وخالد قدرى إبراهيم: مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري دراسة مستقبلية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٧.
- **محمد حسنين العجمي**: التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- **مصطفى الفقى**: مقال ديمقراطية التعليم، جريدة الخليج، الشارقة، ٢٠١٩/٠٧/١٦.
- **مفوضية حقوق الإنسان**: مجموعة صكوك دولية، اتفاقية حقوق الطفل، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣.
- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)**: إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية ، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٠.
- **نادية جمال الدين**: التعليم والعدالة الاجتماعية رؤية لتحقيق المواطنة الرقمية والتماسك الاجتماعى فى مصر، دار الوطن، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣١.
- **ناهد رمزى**(مشرفاً ومحرراً): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثالث: دراسة المنظومة التعليمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٧.
- **ناهد صالح** : التقرير الاجتماعي المصري نحو :مؤشرات لرصد العدالة الاجتماعية، المؤتمر السنوى العاشر: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، مايو ٢٠٠٨،القاهرة ، ٢٠٠٨.
- **وزارة التربية والتعليم**: ما تم انجازه من مشروعات وبرامج فى الفترة من ٢٠١٤حتى مايو ٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٥/١٣ .

- **ياسر النجار**: لتعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد ٣ - يولية - سبتمبر (أ)، القاهرة، ٢٠١٦.

- **Aidukaite, Jolanta**; Assessing social justice in education in different welfare state regimes: the Swedish, Scottish and German cases, Mykolas Romeris University, Vilnius Iss. 34,_ (2010)

- **Brennan, J. & Naidoo, R**.; Higher Education, and the Achievement (and/ or Prevention) of Equity and Social Justice , High Education, University of Bath, London, 2008,

- **Craig, Gary**; Poverty, social work and social justice. British Journal of Social Work, (2002).

- **Judith Mair & Michelle Duffy**; Community events and social justice in urban growth areas, Journal of Policy Research in Tourism, Volume 7, Taylor& Francis Onlin, 2015,

- **Robertson, Susan Elaine**; Teaching for social justice: A case study of one elementary teacher's experience with implementing social justice education in the social studies, Ph.D., The University of Texas, Austin, 2008.

- **Taylor, Sandra& Vreugdenhil, Anthea & Schneiders, Mara**; Social Justice as Concept and Practice in Australian Social Work, An Analysis of Norma Parker Addresses, 1969–2008 . Australian Social Work, Vol. 70, No. S1 University of Tasmania, Newnham, 2017.